الصراع الإيراني الامريكي وأثره على الأمن القومي العربي

تقديم محمد عبد النبي
الهيئة العامة للاستعلامات

عقد مركز الفارابي للدراسات والاستشارات والتدريب في ١٧ نوفمبر ٢٠١٨ ندوة عن حول "أثر العقوبات الأمريكية الجديدة التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إيران وانعكاساتها على الأوضاع في المنطقة بصفة عامة والأمن القومي العربي على وجه الخصوص"، شارك بها ا. د. مدحت حماد/ المتخصص في الدراسات الإيرانية ومدير مركز الفارابي ، اللواء محمد الشهاوي/ مستشار بكلية القادة والأركان، د.محمد سعيد عبد المؤمن/ أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعتي عين شمس وقناة السويس، د.أحمد سليمان/ عضو مجلس إدارة مركز الدراسات اليابانية بجامعة القاهرة، السفير أشرف حربي/ سفير مصر سابقاً بالبحرين ومستشار حالياً بمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لواء أ.ح/ د. علاء عز الدين رئيس مجلس أمناء مركز الفارابي، د. محمود العدل/ مدرس اللغة التركية والدراسات التركية المعاصرة بكلية الآداب جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

طرحت الندوة العديد من التساؤلات، حيث أشار د. مدحت حماد المتخصص في الدراسات الإيرانية ومدير مركز الفارابي أن أثر العقوبات الأمريكية الجديدة التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على إيران يتطلب دراسة الموضوع من أكثر من زاوية ولاسيما أن العقوبات الجديدة أتت في إطار الإنسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران والذي تم توقيعه في يونيو ٢٠١٥، كما يطرح مزيداً من التساؤلات والمحاور التي ستحاول الندوة الاجابة عليها من خلال نقاشاتها المختلفة لعل ممن أبرزها هل تغير شكل التكتل والتكاتف الدولي في التعامل مع إيران وما هو شكل

هذا التغير أو الانقسام الدولي إزاء الملف النووي الإيراني؟ وكيف حدث؟ وما هي أبرز نتائجه وأبعاده ودلالاته؟ هل الانسحاب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق أتاح لإيران مزيداً من الفرص أمام إيران أم لآ ؟

وأشار د. مدحت إلى أن العقوبات الأمريكية الجديدة ليست هي الأولى التي تُفرض على إيران، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات عليها في السابق –حادثة السفارة الأمريكية واحتجاز ما يقرب من ٤٥٣ دبلوماسياً في إيران عند بداية تأسيس الجمهورية الاسلامية في إيران ١٩٧٩–١٩٨٠، والتي عدت حينها بمثابة صفعة من نظام سياسي وليد إلى أكبر قوى عظمى في العالم؛ ومنذ ذلك الحين تم فرض سلسلة عقوبات أمريكية على إيران – برغم كون الأخيرة أكبر شريك شرق أوسطي للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الشاه وشرطي أمريكا في منطقة الخليج، حيث أنه ومع سقوط الشاه ومجيء نظام ولاية الفقية المعادي لها قد دفعها – ضمن عدة أسباب أخرى– إلى إعادة النظر لدول مجلس التعاون الخليجي واعلان تعاونها ودعمها الفعلي لهم كبديل عن إيران، واستمرت العقوبات الامريكية منذ ذلك الحين مروراً بالحرب العراقية الإيرانية إلى أن تم التوصل إلى فرض عقوبات دولية متنوعة وكبيرة على إيران خلال الفترة من (٢٠٠٦–٢٠١٠) عُدت حينها بمثابة حصار شامل عليها وبموافقة واجماع دولي (وذلك بعكس العقوبات التي فرضتها الأخيرة الأمريكية عليها التي فرضت في أغسطس ٢٠١٨ والتي تفتقد إلى ذلك الاجماع) وهو ما وصفه د. حماد "بالثغرة" التي استغلتها إيران للافلات من هذه العقوبات الأخيرة واعتبرتها بمثابة فرصة للخروج عن الوصاية الأمريكية.

وأوضح د. حماد أن العقوبات الأمريكية التي تم فرضها في عام ٢٠١٠ قد أثرت على إيران خلال الخمس سنوات التالية لهذه العقوبات تأثيراً كبيراً وخاصة اقتصادياً وتكنولوجياً وهو ما اعتبر بمثابة السبب المباشر الذي دفع إيران للموافقة على توقيع الاتفاق النووي –حتى تحصل على هدنة تخرج بها من دائرة العقوبات السابقة– (ونص اتفاقها النووي على ألا ترفع طموحها النووي وألا يتجاوز ٣,٥% من تخصيب

اليورانيوم وعدم تطوير امكاناتها التكنولوجية في مقابل أن تكون شريك أمريكي "طيع" في المنطقة) وهو الاتفاق الذي لاقي حينها قبولاً وترحيباً من قبل ادارة أوباما –حيث أعتبر الأخير أنه نجح في تحجيم الطموح النووي الإيراني لمدة ١٥ عاماً– ،حيث أكد على عدم تقديم إيران شيء بعد هذا الاتفاق، بل على العكس من ذلك، حيث تمددت وتوسعت أكثر وإزداد نفوذها في العراق، وسوريا، واليمن متحدية للمملكة العربية السعودية وحلفائها في المنطقة، أما عن تصنيف العقوبات الأمريكية الأخيرة التي فرضتها ادارة ترامب، فقد أبرز أنها شملت أكثر من ٧٠٠ فرد ومؤسسة سواء مؤسسات اقتصادية أوعسكرية أوتكنولوجية إضافة إلى مؤانى إيرانية كبرى مثل بوشهر ناهيك عن فرض عقوبات ضد كل من يتعاون معها من مختلف الدول وذلك باستتثناء ثمانية دول (الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، وتايوان، وتركيا، واليونان، وايطاليا) والذي يعدون من أكبر مستوردي النفط الإيراني حيث يقدر إجمالي استيرادهم بنحو ٨٨% من النفط الإيراني.

ومن جانب آخر أوضح د. محمد السعيد عبد المؤمن المتخصص في الشئون الإيرانية أنه لابد من قراءة الأحداث وفهمها والاهتمام بما يجري من حولنا وخاصة في إيران هو الأفضل للمصلحة المصرية وليس الانعزال عن هذه الأحداث أو الابتعاد عنها وعدم التقرب منها، حيث أن فهم كل ما يتعلق بإيران ومعرفة جوانب القوة قبل الضعف هو ما يمكننا من تحييد عوامل القوة واستثمارعوامل الضعف وإعاقة تمدد إيران في المنطقة أو حصولها على مكاسب غير متوقعة ،حيث أن إدارة الأزمات في إيران تتتميز بخصائص فريدة وهي تنبع من الشخصية الإيرانية ذاتها بكل معطياتها الثقافية، والعقائدية، والسياسية، والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، وبتوالي الأزمات التي واجهت النظام الإيراني المعقدة والعميقة منذ قيام الثورة الاسلامية وحتى يومنا هذا، بدت العقوبات في نظر إيران وكأنها "سلاح" يستخدمه النظام العالمي في مواجهة كل من يخرج عليه سياسياً واقتصادياً أو ايدلوجياً وهو ما طال دول كبرى أيضاً في فترات سابقة كروسيا والصين، حيث تعتبر العقوبات بمثابة "جزية" يريد النظام العالمي

أن تدفعها إيران حتى ترفع عنه. وقد تنوعت العقوبات المفروضة على إيران ما بين سياسية واقتصادية وايديولوجية وان كانت العقوبات الاقتصادية هي أبرزها وأكثرها تأثيراً، إلا أن آليات العقوبات السياسية والايديولوجية كانت أكثر تعقيداً.

أما المواجهة الاقتصادية الإيرانية للعقوبات الإيرانية، فقد ألمح د. عبد المؤمن أنه ومع إدراك الإيرانيين عدم ملائمة النظريات الاقتصادية الغربية لمواجهة العقوبات الاقتصادية، فقد أبتكروا نظرية مستلهمة من الثورة الإيرانية أطلقوا عليها "استراتيجية الاقتصاد المقاوم" أو "الاقتصاد الدفاعي" "الاقتصاد الترميمي"؛ ولاسيما في ظل تأكيد الرئيس خامنئي أنها ليست شعاراً وانما "واقع ينبغي أن يتحقق" وقال خامنئي أن هذه الاستراتيجية تقوم على العلم لأنه هو المؤثر في ارتقاء الهوية الوطنية والقدرة السياسية لإيران، كما تقوم على شركات بناء العلم والمعرفة وتعتمد هذه الشركات في تمويلها على مصادر متنوعة، واعتبر خامنئي أن "التحديات التي تواجه إيران لن تمنع الشعب عن التحرك للامام وتحقيق تطلعاته"، كما أشار إلى أنه بالرغم من أن أولوية هذه الاستراتيجية حالياً هي اكتشاف القدرات العلمية في البلاد وتوسعة المجال لعمل ٢٠ الف شركة ، إلا أنه يوجد بعض المشكلات الخاصة بتطبيق هذه الاستراتيجية، ويتم دراستها حالياً لعلاجها، من بينها أن الأشخاص المنوط بهم رصد الأفكار الجديدة والمبتكرة وإيجاد بيئة خاصة بشركات انتاج العلم ووضع القوانين واللوائح التنفيذية لها، هم من ذوي الأفكار التقليدية ومن الجهاز الحكومي، مضيفاً بأن الاقتصاد المقاوم يقوم على أربعة أبعاد رئيسة أولها الاقتصاد الموازي حيث يسعى الإيرانيون الى تنفيذه في مجال الاقتصاد، وذلك من خلال انشاء مؤسسات اقتصادية موازية غير حكومية دون اهمال للمؤسسات الحكومية، بيد أن المشكلة التي تواجههم في هذا الصدد هي كيفية انشاء بنك مركزي موازي بمفهوم ورؤية واليات جديدة.

وثانيها هي وجود مؤسسات حكومية موازية مثل لجنة إمداد الامام، وهيئة جهات التعمير، وجيش حراس الثورة الاسلامي، وهيئة الاسكان المتناسب. وفي هذا الصدد أكد د. عبد المؤمن على دور جيش الثورة الاسلامية وخطورته – برغم عدم معرفة

الكثيرين بحجمه ودوره – فهو ما تعالج به إيران كافة العقوبات المفروضة عليها ، وأكد عبد المؤمن في هذا الإطار على أهمية قيام الباحثين بدراسة هذا الجيش بشكل جيد لأن به حل لجميع مشكلات المنطقة.

وثالثها الاعتماد على العلم وصناعته. ورابعاً التعامل مع الفساد الموجودة في إيران – ومنها جيش حراس الثورة الإيراني الذي يمارسون انشطة شخصية لهم داخل البلاد، ومن ثم فقد أشار عبد المؤمن إلى رقي نظرية الاقتصاد الإيراني المقاوم –لاسيما وأنها تسعى لإخراج إيران من أزمتها من خلال فوائض وموارد خارجية إضافية ولا تؤثر على ميزانيتها وانفاقها على المجالات المختلفة الصحية والتعليمية وغيرها– وهو الأمر الذي ينبغي دراسته، وعليه فقد عول د. عبد المؤمن على القدرة الإيرانية في التعامل الاقتصادي مع العقوبات مطالباً بعدم الاستسهال والقول بأن إيران ستنتهي وستسقط وغيرها مما يُروج له بالتحليلات في بعض وسائل الاعلام لأنه مخالف للحقيقة، وإلا لما كانت قد أبقت إيران على مساعداتها لبعض الأطراف في لبنان وفلسطين وأوقفت تدخلها وتوسعها في سوريا والعراق.

أما اللواء محمد الشهاوي والذي تناول الدور الإسرائيلي فيما يخص العقوبات الأمريكية الجديدة، فقد اوضح ان التدخل الإيراني في الشئون العربية، ولاسيما في لبنان من خلال دعم حزب الله والحوثيين في اليمن والذي تزايد مؤخراً، بيد أن أشار إلى أن ذلك لايعني عدم وجود دوراً سلبياً لبعض وسائل الاعلام في الابتعاد عن الشأن الإيراني الذي أصبح من الضرورة بمكان دراسته وفهمه.

وفي هذا السياق أشار الشهاوي إلى رد الفعل الإسرائيلي المرحب بالانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي في مايو الماضي، حيث توجه رئيس الوزراء الاسرائيلي نيتنياهو بالشكر للرئيس ترامب واتهم إيران بدعم الارهاب واستخدام سوريا كقاعدة أمامية لمهاجمة اسرائيل بصواريخ باليستية. وأوضح الشهاوي أن خصوصية العلاقات الاسرائيلية الأمريكية، دفعت الأخيرة لضرب مطار تيفور السوري وإصابة سبعة من المستشاريين الإيرانيين داخله، وكذلك ضرب الفوج ٥٧ مدفعية السوري وإصابة وقتل

أربعة من العسكريين الإيرانيين، مشيراً إلى توقف التصعيد الأمريكي الاسرائيلي ضد إيران منذ شهرين بسبب تزويد روسيا لسوريا بنظام الصواريخ الدفاع الجوي S300، وهو الأمر الذي اعتبره بأنه سيقلل من احتمالات الهجوم الاسرائيلي على أهداف إيرانية داخل سوريا في المستقبل القريب، مؤكداً في هذا الصدد على الضغط الكبير الذي يتعرض له رئيس الوزراء نيتنياهو –من الداخل الاسرائيلي ذاته– لتوجيه ضربة لإيران وخاصة مع امتلاك اسرائيل لأكثر من خمسة الالاف وثيقة تثبت مواصلة إيران، وأوضح الشهاوي أن الموجة الثانية من العقوبات الأمريكية والتي فرضت في الخامس من نوفمبر ٢٠١٨، قد نتج عنها تداعيات كبيرة ليست فقط على الاقتصاد الإيراني – الذي شهد تراجعاً كبيراً بسبب تدهور قيمة العملة الإيرانية، وخروج للاستثمارات الاجنبية منه وتزايد معدلات الأسعار وارتفاع نسب الفقر– وانما أيضاً على دور إيران الاقليمي نفسه في المنطقة؛ حيث تراجع هذا الدور مؤخراً وخاصة بعد تقدم قوات الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن وهزائم الحوثيين المتكررة، وكذلك هزيمة الأحزاب الموالية لإيران في العراق في الانتخابات الأخيرة وتصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد النفوذ الإيراني هناك وإحراق القنصلية الإيرانية بالبصرة، ناهيك عن تقلص الدور الإيراني في سوريا بسبب التخوف من توجيه ضربات اسرائيلية.

وفي نهاية كلمته أكد الشهاوي أنه بالرغم من المشاكل الداخلية الكثيرة التي تعانيها إيران حالياً جراء العقوبات الأمريكية الأخيرة وتدهور اقتصادها وتصاعد الاحتجاجات في بعض المدن الإيرانية، إلا أن ذلك لايعني تخلي إيران الكامل عن دورها الاقليمي بسهولة، وهو الأمر الذي لن يحدث الا اذا استشعرت طهران بتهديد وجودها مع اشتداد العقوبات والضغوط الداخلية والتي قد تدفعها حينها الى الحوار مع واشنطن وفقاً للشروط الامريكية وأهمها عدم تطوير الصواريخ الباليستية.

اما عن موقف القوى الآسيوية والروسية من العقوبات الأمريكية على طهران، أشار الدكتور أحمد سليمان أستاذ الدراسات اليابانية بجامعة القاهرة إلى أنه عند تناول مواقف الدول الآسيوية الثلاث (اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين) من العقوبات على

إيران، فإنه يلاحظ أن هذه الدول هي ضمن الثمانية دول التي شملتها الاعفاءات من العقوبات الامريكية (مع ملاحظة بأن هذه الاعفاءات ليست مطلقة وإنما محددة بمدة يحددها القانون الأمريكي بمئة وثمانين يوماً)، حيث اوضح تشابه الموقفين الياباني والكوري الجنوبي بصفة عامة –وخاصة في طبيعة علاقاتهما الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك موقفهما من العقوبات الأمريكية على إيران في الجولة الأولى ثم الأخيرة، فالبرغم من اعتماد البلدين على إيران فيما يتعلق باحتياجاتهما النفطية (مايقرب من ٥%)، إلا أنهما كانا أسرع ما يكون في الالتزام بالعقوبات الامريكية في جولتي العقوبات الأولى والثانية؛ ففي الجولة الأولى وصلت نسبة استيرادهما الى معدلات متدنية للغاية تقترب من الصفر، وفي الجولة الثانية وصلت في شهر سبتمبر الماضي إلى صفر تقريباً أيضاً، مشيراً الى تشابه الموقفين الياباني والكوري الجنوبي فيما يتعلق بحث الولايات المتحدة الأمريكية بتحلي أقصى درجات المرونة والتعاطف مع الشركات اليابانية والكورية النفطية ومنحها اعفاءات أو استثناءات.

أما فيما يتعلق بالموقف الكوري، فأكد الأهمية الإيرانية لكوريا الجنوبية بدرجة أكبر من نظيرتها اليابانية –نظرا لعدم ثبات نسبة الاحتياج الياباني من النفط الإيراني أما في الحالة الكورية الجنوبية فتتجاوز استيرادها نسبة الـ ٥% "فهي ثالث أكبر مستورد للنفط الإيراني بعد الصين والهند" ناهيك عن عدم توفر البديل المناسب لسد العجز الناجم عن نقص الامداد الإيراني بالنفط كما هو الحال مع اليابان، حيث تتمتع الأخيرة بعلاقات استراتيجية مع دول الخليج والسعودية بعكس كوريا الجنوبية، مشيراً أنه وبالرغم من كافة ما سبق، إلا أن كوريا الجنوبية قد توقفت تماماً عن استيراد النفط الإيراني في شهر أكتوبر الماضي (وذلك قبل الاعلان عن استثنائها من التعامل الاقتصادي مع إيران لمدة معينة)، كما أوضح أن كوريا كانت تعتمد على النفط الإيراني، حيث كانت تستورد سول كميات ضخمة منذ اواخر مارس ٢٠١٨ قُدرت بـ ٣٠٠ الف برميل يومياً، الأمر الذي جعلها تنفي توقف الشركات الكورية عن التعامل

مع إيران عند بدء فرض العقوبات، إلى أن نجحت في حث الجانب الأمريكي على التحلي بأقصى درجات المرونة مع الشركات الكورية وتحذيرهم من التأثر الشديد بالحظر نظراً لأهمية البتروكيماويات واقتصاديات النفط وحصلت على اعفاء من العقوبات لمدة ١٨٠ يوم وهو ما اعتبر بمثابة مهلة للشركات الكورية لكي تتوقف عن عملها في إيران وتجد مصادر بديلة للنفط الإيراني، وبالفعل بدأت شركات النفط الكورية الجنوبية في تخفيض عملها –حيث انخفض استيراد النفط الإيراني بنسبة ٥٠% ليقل عن ٦٠ ألف برميل يومياً– واستعاضت كوريا عن النفط الإيراني بمصادر أمريكية وافريقية.

الموقف الصيني من العقوبات

أما فيما يتعلق بالموقف الصيني، فقد ألمح د. سليمان إلى تباين موقفها، عن نظيريه الياباني والكوري الجنوبي؛ فالصين هي أكبر دولة مستورد للنفط الإيراني كما أنها كانت سعت بخطى حثيثة من أجل تعزيز تجارتها مع طهران والتوسع في الاستثمار في قطاع النفط الإيراني وتجاهلت تماماً في ذلك العقوبات الامريكية التي أعلنت أنها لن تلتزم بها، معتبرة نفسها بأنها ستتخطي الحظر على إيران وخاصة مع وجود بدائل اتفقت عليها بالفعل مع إيران في حالة توقيع هذه العقوبات، وأشار أن احصاءات التجارة الخارجية الإيرانية خلال الأشهر الخمسة الأولى من ٢٠١٨ تظهر هذه الحقائق، حيث أوضحت أن الصين هي أكبر مستورد للبترول من إيران وأكبر مصدر لإيران أيضاً في السلع والمنتجات الأخرى؛ قدرت الصادرات الصينية لإيران بنحو ٤ مليارات و٨٠٠ مليون دولار، أما الصادرات الإيرانية الى الصين فقدرت بنحو ٣,٧ مليار دولار (معظمها من الصادرات البترولية لإيران التي قدرت بنحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً من النفط الإيراني للصين).

وفيما يتعلق بالموقف الروسي من العقوبات الأمريكية على طهران، أوضح أنه ينقسم إلى جانبين أحدهما هو رفض رفض العقوبات الامريكية الأخيرة والثاني هو تأكيد موسكو على مساعدة إيران في بيع النفط بل وتعويضها في المجال الصناعي

والتكنولوجي وكذا تعويض الدول المتضررة من وقف استيراد النفط الإيراني مثل الصين وغيرها من الدول.

الموقف التركي من العقوبات الأمريكية الأخيرة

أما المحور الخاص بتركيا وموقفها من العقوبات والذي تناوله د. محمود العدل المتخصص في الشأن التركي، فقد وصف العلاقات التركية الإيرانية بعد الموجة الثانية من العقوبات الامريكية الجديدة بأنها أشبه ما تكون "بالدراما التركية" التي تعيشها تركيا مع إيران، مشيراً الى أنه وبرغم التصريحات الرسمية التركية المعارضة للعقوبات، إلا أن هناك ترحيباً تركياً ضمنياً بالعقوبات الأمريكية الجديدة "نظراً للاستفادة التركية الاقتصادية من وراء فرضها" وصعوبة تنفيذ الولايات المتحدة لها في منطقة الحدود التركية الإيرانية –التي يتواجد بها أعراق وقبائل متعددة وتحمل الفصيلين التركي الكردي والإيراني ، ويمكن من خلالها أن تجني تركيا مكاسب هائلة– إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التركية التي تعيشها حالياً والطبيعة البرجماتية المفرطة التي يتمتع بها الشعب التركي، وليس أدل على هذا التوجه التركي الضمني من قيام الرئيس التركي أردوغان بزيارة إيران في الفترة الأخيرة، ولقاء العديد من المسئولين الاتراك بنظرائهم الإيرانيين ناهيك عن انتشار تصريحات تركيا متناثرة تفيد بعدم استعداد أنقرة للاستغناء عن الغاز الطبيعي الإيراني من أجل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أشار الى توقع تركيا للعقوبات الأمريكية الجديدة على إيران منذ فترة طويلة ولذلك فرضت تركيا بعض الشروط والاجراءات التجارية لمصلحة البلدين منها اقامة منطقة تجارية حرة على الحدود بين تركيا وإيران خلال العامين الماضيين (معتمدة بالأساس في ذلك على المصانع التي تم تفكيكها من مدينة حلب السورية وتم نقلها لهذه المنطقة الحدودية لبيعها مرة أخرى).

أما السفير أشرف حربي، المتخصص في الشئون الخليجية، فقد أوضح أن الهدف من العقوبات الأمريكية الأخيرة على إيران هو إعادة التواجد الامريكي في المنطقة مرة أخرى وترضية الأطراف الخليجية التي كانت قد بعدت عن الولايات المتحدة الأمريكية

وأصبحت تبحث عن مصادر عسكرية واقتصادية أخرى بديلة لها (مثل السعودية التي شهدت تطوراً نوعياً في علاقاتها بروسيا مؤخراً)، وبالتالي فهي نوع من أنواع "بسط ومد الذراع" الى الخليج مرة أخرى حتى يعود الخليج للعباءة الأمريكية وإرضاء القيادة الخليجية التي كانت ترى في الاتفاق النووي الإيراني تهديداً مباشراً للأمن الخليجي والأمن القومي العربي عامة مشيراً إلى أن تأثير تلك العقوبات على الخليج سيكون سياسياً بالأساس وليس اقتصادياً.

وبالنسبة لتأثير العقوبات على إيران والموقف الاسرائيلي منها ، اوضح على قدرة إيران على مواجهة العقوبات؛ حيث أن لديها مئات الحلول ونجحت في الخروج من عقوبات مماثلة في الماضي القريب، ناهيك عن الاكتفاء الذاتي الذي تتمتع به والذي يمنحها قوة اضافية في مواجهة هذه العقوبات وإمكانية تجاوزها، اضافة للعلاقات الإيرانية الاسرائيلية وبالتالي فالعقوبات هي "عقوبات شكلية" ليس الهدف منها التاثير علي إيران أو تغيير النظام الإيراني بل إحداث توازن قوى اقليمية.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الخليجية الإيرانية، فقد إستهل لواء أ.ح/ د. علاء عز الدين رئيس مجلس أمناء مركز الفارابي موقف الإمارات التي أشار إلى أنه وبالرغم من العلاقات القوية التي تربطها بإيران، وسعيها للحفاظ على موقف متوازن منها إضافة إلى الاستثمارات الإيرانية في الامارات التي تتجاوز نحو ٢،٥ مليار دولار وكذا الشركات الإيرانية التي تعمل بالامارات ويصل عددها لنحو ثمانية الالاف شركة، ناهيك عن الجالية الإيرانية الكبيرة الموجودة في دبي، إلا أنها تتبنى موقفاً متشدداً تجاه إيران وخاصة في الفترة الأخيرة –تماشياً مع الموقف السعودي– وتؤيد بالتالي فرض العقوبات على إيران.

واعتبر اللواء عز الدين أن من مصلحة مصر تبني الموقف المعتدل (الذي لايترك للولايات المتحدة الأمريكية – وبالتالي اسرائيل– الهيمنة على منطقة الخليج)، معبراً عن اختلافه مع وجهة النظر التي طرحها السفير أشرف حربي بشأن حاجة مصر لوسيط كي تتعامل مع إيران، حيث اعتبر أن مصر قوة اقليمية تستطيع التعامل

المباشر مع إيران ولا تحتاج لوسطاء، مطالباً بضرورة عمل نظام اقليمي عربي عربي "يستبعد إيران ولكن يطمئنها في نفس الوقت"، والذي اعتبره اللواء عز الدين بأنه سيصبح نواة القوة العربية المشتركة، وأنه السبيل الوحيد للحفاظ على الأمن القومي المصري والعربي مستبعداً امكانية الاختراق الإيراني لمصر في حالة التعامل معها خاصة في ظل الاختلاف المذهبي بين البلدين، وشدد في هذا السياق على ضرورة التعامل مع القوى الاقليمية التي لاتجاهرنا العداء –حتى ولو ظاهرياً وشكلياً– وفقاً لقاعدة الندية والمصلحة والمعاملة بالمثل، لأنه اذا تعاملنا مع إيران ونجحنا في تهدئة المخاوف الخليجية منها بتطمينات واتفاقيات سنتمكن من اخراج منطقة الخليج من العباءة الأمريكية تدريجياً،

أما بالنسبة للتعاون الإيراني الاسرائيلي، فقد أكد اللواء عز الدين أنه وبرغم الخلاف التاريخي بين اسرائيل وإيران، إلا أن هناك تعاوناً بينهما بدافع المصالح (حيث أن الهدف الأسمى لكل منهما موجود لدى الآخر (فبرغم التعامل لايمكن أن تتهاون اسرائيل في ان تظهر قوة نووية اخرى في المنطقة معها كإيران) بدليل ان اسرائيل اوزعت لحلف النيتو بالاشتراك معها في ضربة جوية ضد المنشأت النووية الإيرانية، وبالتالي فالتعاون بين إيران تركيا أو إيران اسرائيل هو تعاون مرحلي لأجل المصالح.

وختاماً أكد المحاضرون أهمية دراسة كل ما تواجهه إيران من ضغوط وعقوبات ودراسة كيفية تجاوزها وتخطيها وتعاملها للعقوبات التي فرضت عليها وفي هذا السياق تتضح فكرة انتاج العلم التي تبنتها إيران مؤخراً ومشروعها للبرنامج الفضائي واطلاق مشروع بناء إيران ٢٠٧٣ (والذي تقدره إيران بأنه سيكون بداية زوال الامبراطورية الأمريكية وأن تحل محلها الامبراطورية الإيرانية)، ولاسيما في ظل خطورة عدم تحويل المنحة الى فرصة وأن يصبح تصرفنا رد فعل وليس فعل وهو ماظهر في قرائتنا للعقوبات سواء بالنسبة للدبلوماسية الخليجية أو العربية بصفة عامة، ومن ثم تتضح اهمية إمكانية استغلال هذه العقوبات لصالح مصر استفادة لا حصر لها (بما لديها من خبرات وعقول وامكانيات يمكن أن تنفذ من هذه الثغرات) –

بدليل عدم نجاح الولايات المتحدة الامريكية في فرض العقوبات بشكل كامل واستثنائها لدول ولتجارة ولشركات..إلخ. وعليه فقد شدد المحاضرون على أهمية الخروج من النظرة التقليدية الثنائية (امريكا وإيران، أمريكا واسرائيل، امريكا وتركيا) لأنه هو ما سيعيد العمق في الدور المصري للمنطقة.